صراع الدولة والقبيلة وأزمة المواطنة في السودان

State and Tribe conflict and citizenship crisis in Sudan

مجيـــد طالـب♦
جامعــة الجزائــر 03 / الجزائر
Taleb.madjid@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال: 2021/05/09 تاريخ القبول: 2021/05/28 تاريخ النشر: 2021/06/29

الملخص:

تخضع كل دول العالم لهامش من التباين والإختلاف الثقافي والمجتمعي، وقد يخضع هذا التباين للمكوّنات الإثنية والقبلية بالدرجة الأولى، فالقبيلة قد تتحوّل إلى سلطة موازية للحكومة المركزية، خاصة إذا كانت تمتلك القدرة على تعبئة وحشد وتوجيه العناصر المنضوية تحتها، إذ يتنامى هذا الدور كلما اتجه القائمون على السلطة نحو تسييس القبيلة وتوظيفها، وذلك ما يجعل لها حيزًا للمناورة وفرض مصالحها ولو على حساب الجماعات الأخرى.

وتمثل الحالة السودانية النموذج الأمثل لفهم الصراع الدائر بين الدولة والقبيلة وأثره على قيم المواطنة والديناميكية الأزموية في البلاد. ومن ثمّ ستحاول الدراسة إبراز الجوانب التي يجب أن تعمل عليها الحكومة المركزية لكي ينخرط الأفراد في مجتمع سياسي يعلوا على الكيانات الموجودة في المجتمع، بحيث تصبح خصائص المركز وهويته الثقافية هي الغالبة على خصائص الأطراف وهوياتها.

الكلمات المفتاحية: الدولة، القبيلة، المواطنة، السودان.

Abstract:

All countries of the world are subject to a margin of cultural and societal variation. This disparity can be subject to ethnic and tribal components in the first place, for the tribe may transform into a parallel authority to the central government, especially if it possesses the ability to mobilize and direct the elements under it. Actually, such a role grows as long as those in charge of power move towards politicizing the tribe and employing it, that is what makes it a space to maneuver and impose their interests, even at the expense of other groups.

The Sudanese case represents the ideal model for understanding the ongoing conflict between the state and the tribe and its impact on the values of citizenship and the crisis dynamic in the country. Thus, the study will try to

♦ المؤلف المرسل

highlight the aspects that the central government must work on in order for individuals to engage in a political society above the existing entities in society, in a way that the characteristics of the center and its cultural identity are the dominant characteristics of the parties and their identities.
Keywords: State; Tribe; Citizenship; Sudan.

مقدمة:

تثير دراسة الظواهر المتعلقة بالدولة والمجتمع الكثير من التساؤلات، وتتضاعف هذه التساؤلات كلما اتجهنا للخوض في التفاعلات الحاصلة بينهما على مدى فترات زمنية طويلة. وإذا ما قمنا بإسقاط هذه الفكرة على الدولة السودانية، نجد أنّ الأزمات والصراعات قد فاقمت مشاكل هذه الدولة، وعمّقت الفجوة بين شمالها وجنوبها وشرقها وغربها، وزادت الاختلاف والفرقة بين أبنائها. كما عانى النظام السياسي من الفوضى والانقلابات العسكرية، وفشل في التفاعل البنّاء مع تنوع الهويات الفرعية، وتفاوت المصالح بين الجماعات المختلفة وكيفيات الاستجابة لاحتياجاتها. وهذا ما جعل البلاد تشهد أزمة مواطنة بسبب غياب سلطة الدولة وتنامي سلطة القبيلة والجماعات الفرعية، الأمر الذي أدى إلى الدخول في فوضى سياسية وأمنية متعدّدة الأبعاد.

وبناءا على ذلك، تكون إشكالية الدراسة كالآتي: **هل إستطاعت الدولة الحديثة في السودان أن تتجاوز التنظيمات القبلية لإعادة بناء الهندسة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، بما يحقق الولاء للدولة على حساب التنظيمات الفرعية؟**

للإجابة على إشكالية الدراسة نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- كلما زادت المساواة في المجتمعات، زاد الشعور بالإنتماء للوطن، وزاد معه بناء الدولة الحديثة.
- كلما كان هناك تناقضات في مسار بناء الدولة، كلما أثر ذلك سلبًا على نجاعة آليات الإندماج والبرامج السياسية والتنموية.

أهميـــــــة الدراســـــــة:

الأهمية العلمية: تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الإهتمام الواسع الذي لاقته عملية بناء الدولة التي ترتكز على دولة الحق والقانون، والمساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات ضمن منطق حقوق الإنسان والحكم الراشد والتنمية المستدامة التي لا تقصي أحدًا، وهذا ما يتجلّى في العديد من البحوث والكتابات والدراسات التي خاضت في هذا المجال.

الأهمية العملية: وتتجلى من خلال وجود بعض الوقائع والمؤشرات التي يمكن أن تؤدي بالفعل إلى إعادة بناء الدولة في السودان، وإرساء حكم ديمقراطي، وبناء مؤسسات قوية ترتكز على القانون والتشاركية في إتخاذ القرار، وتوسيع رقعة التمثيل والمشاركة السياسيتين بما يكفل الحقوق السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية لطبقة واسعة من المجتمع.

المناهـــــج المستخدمـــــــة:

تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة وذلك من خلال التركيز على وحدة بعينها وهي دولة السودان التي تعاني أزمة حقيقية خلفها صراع الدولة والقبيلة، والعمل على التوصل إلى نتائج قابلة للتعميم على الظواهر المتشابهة في المناطق المختلفة.

كما تعتمد أيضا على المنهج الوصفي لما تقتضيه الدراسة من وصف لعملية التفاعل بين الدولة والقبيلة وطبيعة التوازنات الحاصلة بينهما، بالإضافة إلى تحليل وتفكيك العلاقة الإرتباطية الموجودة بين عملية الترسيخ الديمقراطي وبناء دولة الحق والقانون والحكم الرشيد.

أما فيما يخص تقسيمات الدراسة فهي كالتالي:

01- مصطلحات الدراسة.
02- التركيبة الاجتماعية للمجتمع السوداني.
03- دور القبيلة في المجتمع السوداني.
04- التوازنات السياسية بين الدولة والقبيلة.
05- واقع المواطنة في السودان.
06- فشل الدولة في إدارة التنوع كأحد أسباب أزمة المواطنة.
07- الديمقراطية كأساس مستقبلي للحكم.

01-مصطلحات الدراسة:

تستخدم الدراسة مجموعة من المصطلحات التي يجب أن نقف عند مفاهيمها ومعانيها وهي كالآتي:

أ-مفهوم الدولة:

الدولة في لسان العرب هي اسم الشيء الذي يُتداول، والدولة هي الفعل والانتقال من حال إلى حال. وإذا حاولنا عقد مقارنة بين هذا المفهوم في اللّغة العربية وما يقابله في اللغات الأجنبية، نتوصّل إلى وجود تباين واضح بينهما، فمصطلح (State) في اللغة الانجليزية أو (Etat) في اللغة الفرنسية مشتقّان من أصل لاتيني (Status) وفعله (Stare) الذي يقابله الفعل (To Stand) في اللغة الانجليزية، بمعنى يقف وينتصب ويصمد ويكون في موقف أو وضع معيّن ويظلّ قائما أو نافذا ساري المفعول [1].

تُعرّف الدولة بكونها تجمع بشري يرتبط بإقليم معيّن، ويخضع لسلطة سياسية في إطار نظام اجتماعي وسياسي وقانوني أوجده المجتمع ويسعى لتحقيقه [2]. ويُعرّفها **جارنر Garner** بأنها " مجموعة من الناس يزيدون أو يقلّون عددًا، ويشغلون بصفة دائمة قطعة محدّدة من الأرض، ويكونون مستقلين تمامًا أو تقريبًا من السيطرة الخارجية، لهم حكومة منظّمة، تدين لها هيبة المواطنين بالطاعة المعتادة"[3]. ووفقًا لهذا المنظور فإن الدولة

---

[1]- فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 78.

[2]- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 19.

[3]- مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007، ص 113.

عبارة عن جماعة بشرية تقطن في إقليم جغرافي محدّد، يسود فيه نظام سياسي وقانوني واجتماعي يكون بالأساس موجهًا لتحقيق المصلحة المشتركة للأفراد، وتمتلك سلطة مزودة بقدرات قمعية تمكّنها من فرض النظام، ومعاقبة كل من يخالف هذا النظام ويهدّده ويتعدّى عليه.

ويُعرّفها ماكس فيبر Max Weber بكونها " جماعة مشتركة ذات سيادة إلزامية، تمارس تنظيمًا مستمرًا، وتحتكر إستخدام القسر الفيزيقي داخل حدود معينة [1]. كما تعمل على احتواء كل أشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها "[2]، ويُعاب على هذا التعريف أنه يُرجع الفرق بين الدولة واللادّولة إلى وجود حكومة قومية تحتكر إستخدام القسر، كما أنه يركّز على الوسائل التي تستعملها الدولة عوض الغاية من وجودها.

ويعرّز (بيير بورديو Pierre Bourdieu) هذا الطرح من خلال إبراز العنف الرمزي الذي تمارسه الدولة كامتداد لإرادة ورغبة المجتمع. ويمتثل الأفراد للدولة لأنها تُلبي حاجياتهم، وهي قائمة في وعيهم وخياراتهم وقناعاتهم، اعتمادا على أسس ومعتقدات معرفية تجمع بين ما ترغب فيه الدولة، وما يريده الأفراد الخاضعون لها [3].

الدولة حسب تعريف **ريمون دوفال R. Duvall** و **جون فريمان J. Freeman** هي مجموعة من الأجهزة الإدارية التي تمثّل كيانا متّسقا، وهي تختلف اختلافا جوهريا عن الحكومة، لأن هذه الأخيرة تتكوّن من مجموعة من الأشخاص الذين يشغلون أعلى المناصب في السلطة المركزية، تكون بيدهم سلطة إصدار القرار داخل النظام السياسي، أمّا الدولة فهي تجمع بين الجهازين البيروقراطي والإداري في كُلّ واحد، وهي ليست مجموعة من الكيانات والأجهزة الطوعية التي توجد مستقلة عن البناء الاجتماعي، ولكنها ترتبط بالاقتصاد والمجتمع ارتباطا تاريخيا، فهي مجموعة الأجهزة الفوقية التي تعكس المبادئ التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي للمجتمع، والتي تعمل على تحقيق أهداف وقدرات وتوقعات الدولة، فكلها نواتج تاريخية للبناء الاجتماعي وللأسس الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع [4].

ب-تعريف مفهوم بناء الدولة:

يُعرف **فرانسيس فوكو ياما FRANCIS Fukuyama** عملية بناء الدولة على أنها: " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والإكتفاء الذاتي، ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها، وتكون هذه العملية قائمة على أطر قانونية تُستمدّ من الواقع، تكون مهمّتها الرئيسية تطوير النظام من خلال القيام بوظائف التغلغل والتكامل والولاء والالتزام والمشاركة والتوزيع وغيرها من الوظائف التي يكون لها غرض تحقيق الاستقرار السياسي. وترتبط قوّة الدولة بقوة قدراتها الإدارية والمؤسسية على تصميم سياسات فعّالة، وسنّ قوانين وأنظمة ووضعها حيّز التنفيذ"[5].

---

[1] - Max Weber, in : Girth h.h and Mills C. Wright, **Essays in sociology**, Oxford University Press, New York, 1946, p 78 .

[2] - أحمد زايد، **الدولة: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، مكتبة النصر، القاهرة، 2003، ص 13.

[3] - Pierre Bourdieu, **« Sur l'Etat : Cours au Collège de France, 1989-19922 »**, Seuil, Paris, 2012, p 14.

[4] - عثمان هندي ونادية جبر، **العولمة وسيادة الدولة الوطنية**، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 101.

[5] - فرانسيس فوكو ياما، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: مجاب الإمام، العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص ص. 11-34.

وبعد نهاية الحرب الباردة اشتغل الدّارسون على إعادة صياغة بعض المفاهيم التي كانت سائدة قبل هذه الفترة، وانطبق ذلك على مفهوم بناء الدولة الذي أصبح يركّز على عملية إعادة بناء الدولة الفاشلة، لتتمكّن من تحقيق أمنها واستقرارها وتلاحمها الداخلي، وإرساء قواعد للحكم الراشد والديمقراطية. وصاحب هذا التحوّل في المفهوم، انهيار العديد من الدول في مناطق مختلفة من العالم، وهذا ما أدى إلى توسّع مصادر التهديد والخطر القادم من الدول الهشّة باتجاه أوروبا والدول المتقدمة.

وتهدف عملية إعادة بناء الدولة إلى تبنّي مفاهيم مركبة ومتعدّدة الأبعاد، ووضع آليات وميكانيزمات جديدة يكون الهدف منها إعادة البناء الوظيفي لمؤسسات الدولة، واستعادة قدراتها التي تراجعت بفعل الأزمات المتراكمة، ووضع هندسة سياسية واجتماعية تمكّنها من تعزيز العملية الديمقراطية، وتحقيق التنمية والأمن والاستقرار الداخليين، والقضاء على الهشاشة والأخطار الأمنية المترتّبة عنها. وتتم عملية إعادة البناء باعتماد عملية داخلية لزيادة قدرة الدولة، وتطوير أداء مؤسساتها ونظامها السياسي، وهذا ما يتطلّب وجود عمليات سياسية شاملة تكون في إطار علاقة الدولة-المجتمع.

وتشير أيضا إلى عملية سياسية فعّالة للتفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطن من جهة، وطبيعة العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع من جهة أخرى. كما أنها "عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع" [1].

وكخلاصة لما سبق، يمكن القول بأن المقصود بعملية بناء الدولة إنشاء مؤسسات فاعلة ومستقرة، وأبنية مختلفة تؤدّي وظائف سياسية واجتماعية واقتصادية، ووجود آليات للرقابة والمسائلة. وقدرة هذه الدولة على إدارة شؤون أقاليمها من خلال الأجهزة البيروقراطية والمؤسسات والهيئات التمثيلية، وكذا مقدرتها على حفظ النظام العام وحماية الوحدة الترابية، وتحقيق الأمن والاستقرار، وتعزيز الولاء للدولة على حساب الجماعات الاجتماعية الأولية والفرعية.

ج-مفهوم القبيلة:

يقول (ابن منظور) في لسان العرب: "ابن كلبي يرى أن الشعب أكبر من القبيلة، ثم القبيلة، ثم العمارة، ثم البطن، ثم الفخذ، واشتق الزجاج القبائل من قبائل الشجرة أي أغصانها، ويقال قبائل من الطير أي أصناف وكل صنف قبيلة... والقبيلة هي الجماعة من الناس يكونون من الثلاثة فصاعدًا من قوم شتى كالزنج والروم والعرب. والقبيلة من قبائل العرب سائرهم من الأجناس، ومعنى القبيلة من معنى الجماعة ويقال لكل جمع من شيء واحد قبيل، وكل جيل من الجن والناس قبيل، والقبيلة إسم فرس سميت بذلك على التفاؤل كأنها إنما تحمل قبيلة" [2].

---

[1] - كمير كاستيميو، **"بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الإجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع"**، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان: تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدولة، مؤسسة فرايد، 2011، ص 5.

[2] - المرجع نفسه، ص ص.22،23.

وتعرف القبيلة حسب الموسوعة العربية الميسرة بأنها: "مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة ويسكنون إقليمًا واحدًا مشتركًا، يعتبرونه ملكًا خاصًا بهم" [1]. وتعرف أيضا على أنها مجموعة من الأفراد غالبًا ما ينحدرون من أصل واحد، تجمعهم زيادة على رابطتي الدم والقرابة وحدة الهدف والمصلحة المشتركة، تربط بينهم روابط مشتركة لغوية ودينية واقتصادية واجتماعية تزيد من تلاحمهم [2].

وتمثّل القبيلة جماعة من الناس تنتمي في الغالب إلى نسب واحد يرجع إلى جدٍ أعلى، ويتكون من بطون وعشائر عدة. غالبًا ما يسكن أفراد القبيلة إقليمًا مشتركًا يعدُّنه وطنًا لهم، ويتحدّثون لهجة مميزة، ولهم ثقافة متجانسة، أو تضامن مشترك ضد العناصر الخارجية على الدول. تعبر القبيلة عن الهوية السياسية والثقافية كهدف ودافع أساسي في حالة الجماعات التي حافظت على وحدة قبلية بأي شكل من الأشكال، رغم التفكك والتحول اللذين أصابا تنظيمها الاِجتماعي القبلي جراء الغزو الاِستعماري. وتشكّل الدولة الحديثة في المناطق المستعمرة أو الحروب الأهلية الناتجة من ثورة وخروج وتمرّد بعض القبائل على نظمها السياسية لتحقيق مطالبها السياسية والاِجتماعية والاِقتصادية وغيرها [3].

د-مفهوم المواطنة

المواطنة في اللغة مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية، وهي لفظ مشتق من كلمة موطن، وموطن الإنسان هو محل إقامته. والمواطن هو الذي يستقر في بقعة أرضٍ معينة وينتسب إليها، أي مكان الإقامة أو الاِستقرار أو الولادة أو التربية [4]. ومن حيث مفهومها السياسي فالمواطنة هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه اِنتماءه إلى الوطن [5].

ويعرفها قاموس علم الاِجتماع على أنها: " مكانة أو علاقة اِجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يُقدِّم الطرف الأول (الفرد) الولاء، ويتولَّى الثاني مهمة الحماية، وتتحدّد العلاقة بينهما عن طريق القانون ويحكمها مبدأ المساواة ". ويشير المفهوم في علم الاِجتماع إلى الاِلتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة، بحيث يحصل الأفراد على بعض من الحقوق السياسية المدنية باِعتبارهم ينتمون لمجتمع سياسي معين، ويكون عليهم في الوقت نفسه بعض الواجبات ليؤدُّوها [6].

هذا وتُعد المواطنة مفهومًا محوريا ترتكز عليه علاقة الدولة بالمجتمع المدني، فهي تُحدد سبل ممارسة الحقوق والمسؤوليات، وتُمثل الإطار الشرعي للتجمعات الفردية، وتُوفِّر الإحساس المشترك بالهوية للذين يملكونها [7].

---

[1] - محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1987، ص 73.

[2] - Robert Montagne, **Les berbères et le Sud du Maroc**, librairie Félix, paris, 1930, p 159.

[3] - بهاء الدين مكاوي، **تسوية النزاعات في السودان: نيفاشا نموذجًا**، مركز الراصد للدراسات، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، 2006، ص 27.

[4] - اِبن منظور جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الأفريقي المصري، **لسان العرب**، تحقيق عامر أحمد حيدر، الجزء 11، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1992، ص 460.

[5] -عبد الحافظ، **المواطنة حقوق وواجبات**، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، القاهرة، 2007، ص 09.

[6] - محمد عاطف غيث وآخرون، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص56.

[7] - المرجع نفسه، ص 59.

كما أنها تشير إلى تلك " العلاقة التي تكون بين فرد ودولة ما، كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها ". وتؤكد ضمنًا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وتُسبَغ بحقوق سياسية كحق الإنتخاب وتولي المناصب العامة [1].

وإذا كانت المواطنة هي التمتع بالحقوق والإلتزام بالواجبات من جهة، فإنها تعني من جهة أخرى الشعور بالإنتماء والولاء للوطن والسلطة القائمة، التي تعد مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الحقوق العامة للمجتمع، كما أن المفهوم الحيوي للمواطنة هو أشمل من الولاء للعشيرة أو القبيلة أو الطبقة...، بل يتجاوز الولاء لهذه الأطر الضيقة ليرتبط بالوطن الأم.

تُشير المواطنة في معناها الدقيق إلى فكرة المشاركة السياسية وحق المساهمة في تشكيل الإرادة العامة. وهي تشكل الخاصية القانونية للفرد الذي يتمتع بحقوق ويقوم بأداء مجموعة من الواجبات، كحق الخدمة في الجهاز الإداري للدولة، وحق التملك، وحرية الرأي والمعتقد، وهي في دلالتها العامة عبارة عن مجموعة من الحقوق المادية والمعنوية، الفردية والجماعية، تتكفل الدولة بصيانتها وتمكين المواطن منها مقابل مجموعة من الواجبات.

02-التركيبة الاجتماعية للمجتمع السوداني:

السودان لفظ إشتُقّ من تعبير مفاده بلاد السودان (land of black). بينما كان معروفًا لدى الإغريق بمصطلح إثيوبيا (Aethiopia) ويعني أرض الأقوام ذوي الوجوه المحروقة. وبلاد السود إسم أطلق على السودان في القرون الوسطى على إمتداد حزام السافانا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي. ومن أقدم الأسماء التي أطلقها الفراعنة على السودان (Ta Seti) وتعني بلاد الأقواس، في إشارة إلى أهل السودان من النوبة الذين برعوا في رمي السهام وإصابة الأهداف بدقّة [2]. أما كلمة "نوبة" أو "نابو" فهي تعني في لغة الفراعنة "الذهب"، والنوبى هي بلاد الذهب [3]، ومن الأسماء التي إختصَّ بها الفراعنة سكان السودان الشمالي (Nehasyu) وتعني السمر ومفردها "نحسي" أي أسمر [4].

يتكوّن السودان قبل تقسيمه من حوالي 50 مجموعة عرقية يمكن تقسيمها إلى نحو 597 عشيرة متمايزة، تتحدث 114 لغة مكتوبة أو منطوقة، كانت تعيش كلّها في بلد تبلغ مساحته 2.5 مليون كيلومتر مربع، ولكل مجموعة عرقية ثقافة خاصة وأنماط حياتية تتميّز بها عن غيرها [5]. ومما لا شك فيه أن هذا العدد الكبير من الجماعات يعكس تنوعًا عرقيًا كثيفًا، يجعلنا نتساءل حول الأشكال التي تتّخذها العلاقة بين هذه الجماعات المختلفة، لأن

[1] - علي خليفة الكواري وآخرون، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 30.

[2] - عبد الرحيم محمد خبير، **نشوء الدولة السودانية، منظور أركيولوجي**، دراسات إفريقية، العدد 28، السنة 12، 2002، ص 36.

[3] - مصطفى محمد خوجلي، **"مفهوم مصطلح السودان عبر التاريخ"**، دراسات إفريقية، العدد 23، السنة 10، 2000، ص 11.

[4] - المرجع نفسه، ص 37.

[5] - محمد سليمان محمد، **السودان: حروب الموارد والهوية**، ط 01، دار كمبريدج للنشر، المملكة المتحدة بالإشتراك مع معهد البديل الإفريقي، لندن، 2000، ص 113.

التعدّد الثقافي والعرقي مسألة مهمة، يتمّ من خلالها تحديد هوية السودان باعتباره قطر مستقل بذاته، وأيضا من خلال تحديد هوية أعضاء المجتمع السوداني في قارة تتجاذبها تيارات عديدة ومختلفة [1].

يرى محمد سليمان Med Slimane أن سكان السودان في أقصى الشمال على الحدود مع مصر هم سكان غير عرب ينتمون إلى النوبيين ويمثلون نحو (30%) من السكان، والبجة (07%) من السكان حتى تلال البحر الأحمر، والنوبا في منطقة الجبال بجنوب كردفان والأنقسنا وغيرها من قبائل جنوب ولاية النيل الأزرق والزغاوة والفور والمساليت وغيرهم في ولاية دارفور، بالإضافة إلى الفلاتة بنسبة (06%) من السكان وهم يمثلون المهاجرين من مصر وغرب أفريقيا. أما سكان جنوب السودان الذين يشكلون هم أيضًا (30%) من السكان، فهم يتكوّنون من مجموعتين رئيسيتين، المجموعة النيلية التي تعتمد في معيشتها على الرعي وتضم قبائل الدينكا (12%) من سكان البلاد، والشلك والنوير الذين يعيشون في مناطق الحشائش الغزيرة الوسطى، بينما تعتمد المجموعة الثانية التي تضم قبائل الزاندي والباري والأتوكا والمورلي والتبوسا وغيرها على الزراعة في الغابات على إمتداد الحدود الجنوبية، ويعتبر تأثير الإسلام والمسيحية على هذه المجموعة أكثر من تأثيرهما على جيرانهم النيليين [2]. أما العناصر الحامية فهي ممثلة في الجهة الشرقية من السودان وأجزاء من الشمال وفي السودان الغربي والصحراء الليبية.

وشهد السودان حسب عوض سليمان Aouad Slimane عدة موجات لسلالات من الزنوج قادمة من آسيا، دخلت إلى السودان وخالطت العناصر الزنجية والسودان الجنوبي، وتأثرت بالمؤثرات الحامية القديمة التي إضطرت السلالات الزنجية فيما بعد للتراجع إلى مناطق أقل إجتذابًا للسكان في الجنوب [3].

وتتشكّل قبائل وادي النيل الأوسط كالشايقية والرباطاب والجعليين من مُزارعين يقومون بفلاحة الأرض على ضفاف النيل، فيما تسكن بعض القبائل العربية بعيدا عن النيل معتمدة في عيشها على الرعي والزراعة المطرية. أمّا مناطق السافانا الفقيرة في شمال وغرب السودان فينتقل فيها رعاة الإبل كالشكيرية والكبايش والكواهلة، كما يعيش في الجنوب الغربي عدد من القبائل منهم عرب البقارة الذين يعتمدون على رعي الأبقار لتحصيل عيشهم [4]. فيما يقيم السكان من ذوي الأصول الزنجية الخالصة في مناطق السافانا الغنية بالولايات الجنوبية التي تتمتع بمنسوب عالي من الأمطار. بينما يقطن ذوو الأصول العربية الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية في الشمال، ويقيم خليط من القبائل الزنجية المستعربة المسمّاة بالزنجراب بمناطق حزام السافانا الأوسط ذي المنسوب المنخفض من الأمطار، فالتوزيع النباتي والتوزيع السلالي والثقافي للسكان يتبع التوزيع المطري وإيراد نهر النيل وروافده بشكل عكسي.

وتتركّز القبائل الزنجية التي هي تجمعات سكانية يفترض أنها تتكوّن من الزنوج الأقحاح وإن لحقتهم من الناحية الفعلية تأثيرات مختلفة نالت من نقاوتهم، ويتوزّعون إلى ثلاث مجموعات قبلية، المجموعات النيلية وأكبر قبائلها

---

[1] - عبد الغفار محمد أحمد، **السودان بين العروبة والأفريقية**، ط 02، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1995، ص 07.

[2] - محمد سليمان محمد، المرجع نفسه، ص117.

[3] - عوض أحمد سليمان عبود، **محاضرات في السودان ودول الجوار**، د.د.ن، الخرطوم، 2006، ص 09.

[4] - محمد سليمان محمد، المرجع السابق، ص 112.

الدينكا وتعمل أساسا بالرعي، والمجموعة الثانية النيلية الحامية وأكبر قبائلها الباري، والمجموعة الثالثة الزاندي وتتركز في الغرب والجنوب الغربي، ولها امتدادات للكونغو وإفريقيا الوسطى [1].

ويمكن أن نتتبع أصل الوجود العربي في السودان من المنظور العرقي من خلال اتجاهان رئيسيان هما السلالة السمراء والسلالة السوداء. تعود جذور السلالة السمراء إلى شبه الجزيرة العربية، التي خرج منها العديد من المهاجرين، هروبا من الجفاف وتقلبات المناخ، وانتهى بهم المطاف في شمال وشرق السودان، إذ يعتقد العديد من الدارسين بأن البجة بشرق السودان والنوبيون في الشمال ينتمون إلى هذه السلالة، التي ظهرت في هذه المنطقة بعد التدفقات الأولى للمهاجرين، وما تبعها من تلاقح وتزاوج مع السكان الأصليين [2]. أما السلالة السوداء فتنتمي إلى الأصل الزنجي الذي ينحدر من إفريقيا، ويمثّل أصل السكان في السودان. هذا وتبدو بعض الملامح الشكلية الخارجية لبعض المجموعات، كاللّون غير زنجية مثل قبائل البانتو، والزاندي والفراتيت، وهناك اعتقاد جازم بوجود عنصر أجنبي غير زنجي من قبائل جنوب السودان كالشلك والزاندي والباندا والنوير والدينكا، حيث يقول إيفانس بريتشارد Evans Pritchard: "أن اعتبار سكان السودان زنوجًا أصليين أمر مشكوك فيه، لأن امتلاكهم لملامح غير زنجية، بالإضافة إلى لغاتهم ولهجاتهم، هي كلها أمور تشير إلى تمازجهم مع الحاميين"[3].

وتُشير الدراسات إلى أنّ دخول العرب إلى السودان كان بمقتضى إتفاقية "البقط" التي ألزمتهم بالدخول عابرين مجتازين غير مقيمين، واحتفظت هذه القبائل العربية البدوية بالمهن التي دخلت بها السودان وهي الرعي والتجارة. ومن أكبر هذه القبائل الكبايش، الشكرية، البطاحين، الكواهلة، والقبائل الأخرى التي تسكن سهول البطانة وشرق وشمال كردفان، وبذلك فإن هذه المجموعات العربية ظلّت بعيدة عن مراكز السلطة والحكم حتى قيام مملكة الفونج والسلطنة الزرقاء بقيادة (عبد الله جماع) من مجموعة الأفارقة (السكان الأصليين) بقيادة **عمارة دنقس** بوصفها أول حكومة سودانية في العصر الحديث. وبذلك بدأت سيطرة العناصر العربية الإسلامية على مقالد السلطة السياسية في السودان ومعها بدأت ممارسة السيطرة والهيمنة والإضطهاد لبقية العناصر الزنجية الأفريقية [4].

03-دور القبيلة في المجتمع السوداني:

تلعب القبيلة في المجتمع السوداني أدوارا محورية في قيادة المجتمع وتنظيمه، فغالبا ما كانت تشكّل الأساس الإجتماعي والإقتصادي والسياسي للمجتمع، باعتبارها حاضنة للقوى البشرية التي تتشكّل منها هذه التنظيمات، وقد أدى تباين البيئة الجغرافية بين الأقطار المتمايزة إلى إختلاف نمط المعيشة من قبيلة إلى أخرى، تمخّض عنه

---

[1] - نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، مرشد البحوث والدراسات السياسية، 1988، ص 81.

[2] - فاروق جاتكوث بام، **نظرة المجموعات السودانية غير العربية للعلاقات السودانية العربية**، ورقة قدمت في المنتدى المدني القومي، ورشة حوار السودان في الإستراتيجية العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، قاعة الشارقة، الخرطوم، 11-12 يناير 2005، ص 01.

[3] - المرجع نفسه، ص ص. 01-02.

[4] - المرجع نفسه، ص 02.

في الكثير من الأحيان نشوب نزاعات بين هذه القبائل للسيطرة على الطرق التجارية والموارد الإقتصادية، وغالبا ما تأجّجت هذه النزاعات بفعل الصراعات المذهبية والسياسية التي طالت القبيلة بعد تسييسها.

وغالبا ما يتمّ وصف القبيلة في الكثير من الدراسات بعلاقات القرابة التي تصبغ بنسب كبيرة ولاء الأفراد للجماعة الأولية، أو من خلال الروابط الجغرافية والاجتماعية والسياسية، التي تعمل على تفضيل وسمّو النسب الواحد، بحيث يتمّ اعتماد ممارسات تخلق نوعا من الاحتكاك والتفاعل والتقارب، الذي يتطوّر مع مرور الزمن ليتحوّل إلى أعراف وأنماط حياتية تتحكّم في الأبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية التقليدية. وما يزيد من تكتّل وتماسك وقوة الأفراد في القبيلة الواحدة، هو تمتّعهم بنفس روابط القرابة وانتمائهم لنفس الإقليم، ويظهر ذلك من خلال ظواهر المصاهرة والملكية الجماعية أو العائلية للأراضي [1].

ويرتبط مبدأ الانتماء ارتباطا وثيقا بحرية الفرد، والتي تنقسم إلى قسمين رئيسيين، الأول يتعلّق بالحريات ذات المضمون المادي، كحق الملكية الفردية وحرمة المسكن بالإضافة إلى الحرية الاقتصادية. الثاني فيشمل الحريات المعنوية، أي حرية التديّن والتعليم والاجتماع والرأي والصحافة، وحرية تكوين الجمعيات [2].

ولقد جابه المجتمع السياسي منذ بدايات ظهوره الأولى مقاومة عنيفة من التنظيمات الإجتماعية التي سبقته للوجود بسبب التناقض والتعارض في المصالح. ويزداد الصراع بينهما في حالات الضبط الاجتماعي والبحث عن النفوذ والسيطرة، وفي الحالات التي تحاول فيها الدولة إحتواء أو إخضاع القبائل، بهدف توحيد المجتمع وفرض النظام العام، عندئذ يصطدم مسعى الدولة بالروح القبلية المترابطة التي ترفض أي نظام غير نظامها الذي لا يُلزم الأفراد بواجبات مادية ومعنوية ثقيلة كتلك التي تفرضها الدولة.

وثمة مجتمعات إنسانية عديدة ربحت فيها الدولة الصراع لصالحها، فسادت نظمها على غيرها، بعد أن تمكنت من دمج القبائل والعشائر ضمن كيانها المستحدث، وبالمقابل عجزت مجتمعات أخرى عن التحوّل من شكل النظم القبلية إلى نظم الدولة، ويرجع ذلك إلى التركيبة القبلية التي أقرتها تلك الدول، وعجزت في ترويضها أو محوها فيما بعد [3].

إن هذا المفهوم السلبي للدولة لا يمكن أن يتفق مع تطور القطر والتنمية الإقتصادية، فنهضة القطر تتطلّب أن يكون الولاء للدولة محل الولاء لمشايخ القبائل. والفرد يجب أن يكون في خدمة الدولة حتى يعرف ما له وما عليه، لأن التعاون والتآخي بين المواطنين جميعًا من أهم مقوّمات الدولة الحديثة. لكن وجود جماعات تختلف في الثقافات والأعراق غالبا ما تلعب دورا بارزا في تأجيج الصراعات والحروب وتقويض الأمن والاستقرار، خاصة إذا كانت لها امتدادات مع كيانات أخرى في عدد من الدول المجاورة مثل قبائل النوير والزغاوة. ومن الأمور التي قد تساهم في تعقيد الأوضاع أكثر، هو تمكين بعض الجماعات العرقية حتى وإن كانت أقلية، وما

[1] - عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 205.

[2] - G. Burdeau, **Les Libertés Publiques**, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1948, p 280.

[3] - بوزياني الدراجي، **العصبية القبلية ظاهرة إجتماعية وتاريخية**، سلسلة العصبية القبلية، ب.د.ن، 2003، ص ص.10-11.

يمكن أن يُخلّفه ذلك من تبعات على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي الغالب ترفض الجماعات العرقية الأخرى سيطرة هذه المجموعات المستفيدة، وتقوم بافتعال الاضطرابات والنزاعات [1].

يؤدي مشايخ القبائل وزعمائها دورا كبيرا في الحياة السياسية السودانية، ويبرز ذلك بشكل لافت في عمليات الاقتراع، إذ يعمل هؤلاء على توجيه الأتباع والرعايا لدعم مرشّح معيّن في الهيئات الحزبية الرسمية التي يتم شغلها بالانتخاب، بما يضمن خدمة واستمرار مصالح القبيلة. كما يمكن أن يكون للقبيلة دور هام في أمن واستقرار الأقاليم التي تشغلها [2]، وذلك عبر سعيها لتعظيم سلطتها للسيطرة على المساحات التي تقطن فيها ولو على حساب الجماعات الأخرى، فتقوم بتكوين جماعات وميليشيات عرقية يتمّ تزويدها بالعتاد والسلاح لتتولّى هذه المهمة، وغالبا ما تكون هذه الجماعات مناوئة للسلطة القائمة فتفتعل النزاعات والحروب.

ورغم توجيه عمليات التحديث لتشمل كافة أقطار السودان عبر فترات زمنية متعاقبة، إلا أنّها فشلت في العمليات التنموية، واتجهت نحو تكريس الشعور بالهوية العرقية والانتماء القبلي ونبذ الآخر ومعاداته، وذلك ما فتح المجال لظهور المزيد من النزاعات والحروب الأهلية، خاصة بعد أن عمل النظام السياسي على تسييس القبائل وبعث المنافسة بين الجماعات المختلفة، وتوليد الصراعات حول المناصب السياسية والمكاسب الاقتصادية.

04-التوازنات السياسية بين الدولة والقبيلة:

إذا سلمنا بأن القبيلة تمثل رابطة اجتماعية أو أنموذج مصغر للأمة، فإن النظام السياسي في السودان قد اعترف بالوظيفة الاجتماعية للقبيلة وقام بتغييب وظيفتها السياسية، وعمل على تهميشها بدل التغلغل فيها وإشراكها في العملية السياسية، وهذا لا ينطبق على كل القبائل، لأن هناك من القبائل والعشائر من دخلت في صف النظام وتحالفت معه وتقاسموا المصالح.

ويمكن الإشارة أيضا إلى وجود صراعات سياسية قائمة على الرفض السياسي، ترتبط بجملة من البُنى والعلاقات الاجتماعية التي تنظم الاجتماع الأهلي منذ عقود طويلة، واستمرّ وجودها حتى بعد قيام الدولة الحديثة وانطلاق عمليات التحديث الاجتماعي والاقتصادي. ورغم ما يمكن ملاحظته من تعايش بين البنى التقليدية الموروثة والبنى الحديثة في المجتمع، وما يُفرزانه من علاقات في إطار بنية اجتماعية واحدة، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع عملية التجدّد المستمر لمفعول علاقات البُنى التقليدية في الاجتماع السياسي المعاصر [3]، وهذا ما أفضى إلى علاقات صراعية بين الجماعات المختلفة من جهة، وبينها وبين الدولة من جهة أخرى. وبات المجتمع المحلي ضحية للتفاوت الجهوي في التنمية، مما اضطر هذه الجماعات إلى العودة لهوّيتها التقليدية حماية لنفسها وإثباتًا لشخصيتها،

[1] - نجم الدين السنوسي، **دور القبيلة في إفريقيا**، قراءات إفريقية، العدد 08، أفريل 2011، ص 86.

[2] - المرجع نفسه، ص 87 .

[3] - عبد الإله بلقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية**، المرجع السابق، ص 125.

فإنتشر التجنيد القبلي والإصطفاف العشائري متخذًا أشكالاً عديدة علنية أو متخفية [1]، مستفيدًا حسب خصوصية كل منطقة من إنتشار السلاح تارة، وضعف الأشكال المدنية للتعبير والتمثيل أو غيابها تارة أخرى.

يتميّز السودان بالتعدّد والتنوع في الأعراق والقبائل واللّغات والأديان، وهي كلها معطيات تجعل الوصول إلى التجانس والتناغم المجتمعي أمرا في غاية التعقيد. فما يميّز القوى الاجتماعية التقليدية أنها لا ترى في سلطان الدولة سوى قوة إكراه تَفرضُ عليها التزامات عديدة، وذلك ما يجعلها تتملّص من أية إكراهات وتخشى الدخول تحت أي نظام قانوني، خاصة إذا كان مخالفا للنظم القيمية الموروثة، والمعمول بها داخل الجماعة العرقية [2]، والتي غالبا ما تطبع وعي وسلوك الأفراد فتجعلهم يتمرّدون على سلطان القانون والدولة. وهنا يمكن الإشارة إلى أنّ أغلب الجماعات المنتشرة في دارفور وكوردوفان والنيل الأزرق والسودان الشرقي هي تنظيمات تُعيد إنتاج نظام من الطاعة لا يعترف إطلاقا بالانتماء للإقليم. وإذا كان التصوّر الغربي للإقليم يشير إلى تصور مؤسساتي براغماتي، فإنه بحسب الثقافة الأهلية لقاطني هذه المناطق يرمز لإرث الأجداد وفقا لتصورات حسية مقدّسة تغذي روح الجماعة، التي لا تعرف إدراج جماعات أو علاقات سياسية أخرى.

وإذا كانت الدولة تُشير إلى ضرورة وجودية بالنسبة للمجتمعات الحديثة، فهي تشكّل عبئا ثقيلا على الأفراد والجماعات في المجتمعات الفرعية، أو على الأقل تبدوا بهذه الشاكلة في وعي الأفراد ومخيالهم العام. ومن مميزات هذا الوضع أن نشهد تزايدا في أدوار السلطة ويتمّ تضخيمها، في مقابل ضمور واختزال فكرة الدولة، ويُعزّى ذلك إلى تراجع مؤسّسات الدولة وضعف كيانها، بما يفسح المجال لتغوّل السلطة وتعاظمها على حساب مؤسسات الدولة الأخرى [3].

وربما ستظل ظاهرة ثقل المواريث السياسية وآثارها المتجدّدة في الاجتماع العربي المعاصر، إحدى مفاتيح تفسير الخلل الهيكلي في مؤسّسات الدولة وانحصار أدوارها، في مقابل بروز قوى اجتماعية كالعشيرة والقبيلة تنافس الدولة في عمليات الهيمنة وممارسة الضبط الاجتماعي، سواء في إطار المساحة الاجتماعية المتاحة، أو من خلال زيادة نسب سيطرة القوى الاجتماعية على الموضوعات محل السيطرة، أو من خلال التوسّع في المساحة لضم أكبر عدد من السكان والأرض، أو من خلال استخدام الموارد لبسط السيطرة على مساحات أخرى، أو في عمليات المعارضة، بهدف إعادة توزيع الموارد من مساحة إلى أخرى، والتأثير على مخرجات النضال الاجتماعي [4]. فالصراع في دارفور مثلا، وهي المنطقة المعروفة بثرائها الطبيعي أخذ شكل التنافس على موارد الإقليم بين مجموعات سكانية متكاملة ضد مجموعات أخرى. في حين اتخذ الصراع في شرق السودان وتحديدا في

---

[1] - محمد نجيب بوطالب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، معهد الدوحة، قطر، 2011، ص 06.

[2] - Abdallah Laroui, **« Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain : 1930-1912 »**, Maspero, Paris, 1980, p 3017.

[3] - عبد الإله بلقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية**، ط 01، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص ص. 118-119.

[4]- Joel S. Migdal, «The State in Society : An Approach to Struggles for Domination», in Joel S. Migdal, Atul Kohli, Vivienne Shue, ***State Power and Social Forces : Domination and Transformation in the Third World***, Cambridge University Press, New York, 1994, pp. 100-106.

ولايات كسلا والبحر الأحمر والقضارف أبعاداً إثنية بين مكونات الإقليم وقبائله التي تعاني من الشُح في الموارد والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وإذا ما سلمنا بأن الجماعة الأولية (القبيلة أو العشيرة) تمثل بنية اجتماعية معقّدة، يتميّز أفرادها بكونهم أعضاء يعبّرون عن هوياتهم كما يتم تحديدها سلفًا، فإن هذه السّمة الفضفاضة تتجاهل افتراض الحاجة إلى وجود قوة مركزية أساسية تقود الأجزاء المتفاوتة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة الاختلافات الموجودة بينها، والسياقات المتباينة التي يتميّز بها كل منها. فالقوى الاجتماعية تقدّم ديناميكيات قوية للفعل الجمعي، تشمل المنظمات الرسمية (دور العبادة ومنظمات الأعمال)، والمنظمات غير الرسمية (شبكات الزبونية السياسية وجماعات الرفاق)، بالإضافة إلى الحركات الاجتماعية، فهذه القوى لا تعمل في فراغ اجتماعي، وإنّما في إطار بيئة معينة تُحاول فيها قياداتها استعمال القوة وتعبئة الأتباع، لمجابهة القوى الاجتماعية الأخرى التي تحاول فعل نفس الشيء[1]، وهذا التنافس لا يحدث فقط في مساحات "السياسات العامة"، بل يسعى إلى فرض نظام أخلاقي معيّن يكون كمحدّد للسلوك اليومي للأفراد والجماعات.

ويمكن قياس مدى قدرة الدولة المتزايدة على السيطرة الاجتماعية من خلال ثلاثة مقاييس، هي الامتثال والمشاركة والشرعية، فإذا نجحت الدولة في تحقيق أكبر قدر من الامتثال عبر تحقيق متطلّبات السكان وحاجياتهم الأساسية، مع ضمان قيام هؤلاء بالواجبات الملقاة على عاتقهم، واستيعاب أكبر قدر ممكن من السكان للمشاركة في تأدية المهام والوظائف المتخصّصة في مؤسّسات الدولة، وإذا ما تمكّنت أيضا من تعزيز شرعيتها عبر أدوات الترسيخ الرّمزي الذي يجعل وجود الدولة أمرًا مسلّمًا به لدى المواطنين، فيشعرون بولائهم وخضوعهم لها[2].

إن العلاقة المضطربة بين الدولة والمجتمع في السودان جعل الإنتقال نحول الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات أمرًا في غاية التعقيد. ولا يمكن تجاوزه إلا من خلال تنشئة إجتماعية وسياسية، تثمر ثقافة سياسية ديمقراطية على نطاق مجتمعي واسع، يتجاوز الفروقات والتمايز والإختلافات في المجتمع الواحد.

05-واقع المواطنة في السودان:

تعتبر المواطنة اللبنة الأساسية في عملية تحقيق الإندماج الوطني بين أطياف المجتمع المختلفة، ولقد ناضل الإنسان منذ العصور القديمة من أجل العدل والإنصاف والمساواة وإعادة الإعتراف بكيانه وحقه في الثروة ومشاركته في القرار السياسي على الدوام، وقد لعبت عوامل رئيسية مثل تكوين الدولة القومية والمشاركة السياسية وسيادة حكم القانون دورًا بارزًا في إرساء مبادئ المواطنة في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة [3]،

[1]- Joel S. Migdal, lok cit, p.p 91-99.

[2] -Joël S. Migdal, **State in Society : Studying how States and Societies transform and constitute one another**, Cambridge University Press, Washington, 2004, pp. 44-52.

[3] - النجار، **المواطنة والمجتمع: تساؤلات في دور المؤسسات التعليمية**، ندوة التربية وبناء المواطنة، إدارة التعليم، البحرين، سبتمبر 2001، ص 03.

وهناك من يضيف على هذه العناصر الثلاثة عنصرا رابعا هو المساواة بين جميع المواطنين في ظل قومية واحدة على أساس الإنتماء الوطني [1].

وبما أن الدولة ودستورها يقومان على المواطنة، فإن أهم حق هو حق الحصول على الجنسية أو المواطنة وفقًا للمبادئ المعترف بها دوليًا. ورغم السمات المشتركة بين قوانين الدول، إلا أنها تعتمد على قواعد تختلف من دولة إلى أخرى فيما يخص حصول الأفراد على المواطنة، ولقد طوّر القانونين الدولي والدستوري مبادئ أخذت طابعًا دوليًا، وذلك بفضل القانون العرفي والمواثيق المعتمدة من قبل الدول. وفي هذا السياق، تتضمّن المادة السابعة من الدستور الوطني الإنتقالي في السودان لعام 2005م عددًا من المبادئ التي تحمي حق الحصول على الجنسية، على الرغم من أنها لا تنص على مبدأ حق الأرض والتراب، وهو أحد الطرق الشائعة للحصول على الجنسية في عالم اليوم.

وتتطلّب المواطنة مفهوما أوسع، يكون فيه المواطنون أكثر قدرة على إستيعاب عناصر جديدة وبيئات أرحب ومسائل متجدّدة بإستمرار. لقد أصبحت المواطنة ذات مبادئ وخصائص تمتد عبر المستويات المحلية والوطنية والدولية للمساعدة على مواجهة التحديات العالمية، والتعاون والتضامن وإشاعة الوئام والإستقرار، وتحمّل المسؤولية لتجاوز الإختلافات البيئية والعرقية والثقافية وحتى الأيديولوجية.

وغالبا ما تظهر أزمة المواطنة كواجهة لفشل النظام السياسي باعتبارها جزءًا من أزمة الحكم، ويربطها البعض بتصدع البنى الإجتماعية والإقتصادية [2]، فيما يرى آخرون بأنها وليدة القيادة السياسية التي تسلّمت مقاليد الحكم قبل وبعد الإستقلال، فغالبا ما ترتبط أزمة المواطنة بالوضع الذي كان سائدا إبان حقبة الاستعمار واستمر حتى بعد حصول البلاد على الاستقلال، ولهذا فلا يكفي أن يرفض من هم في الأسفل مواصلة العيش كما كانوا عليه في الماضي، بل يجب أيضًا أن يعجز من هم في القمة عن الحكم والقيادة حسب الطريقة القديمة[3].

المواطنة هي العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب متساوون في الحقوق والواجبات بدون أي تمييز أو إقصاء، ويترتّب على ذلك تمتّع الجميع بقيم المساواة، والحرية، والمشاركة، والمسؤولية الإجتماعية. أما إذا تعرّض الأفراد للتهميش والاقصاء والتمييز، فيحدث أن يتمرّد هؤلاء على الدولة، ويعلنون ولاءهم للجماعات الأولية والفرعية.

إن العولمة بما تمارسه من سياسة للإستبعاد والطمس للتشكيلات الثقافية الأصلية، إنما تساهم في ظهور أيديولوجيات تخلق مفاهيم جديدة حول صفاء الهوية ونقاء الأصل، وتُؤصل لسلسلة لا نهاية لها من التقليد

---

[1] - الزنيدي، **فلسفة المواطنة في المجتمع السعودي**، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي بإدارة التربية والتعليم، السعودية، 2005، ص 06.

[2] - لمزيد من الإطلاع أنظر: فؤاد زكريا، **أزمة العقل**، مجلة الفكر، بيروت، آذار1970، ص 6.

[3] - جيرار بن سوسان وجورج لابيكا، **معجم الماركسية النقدي**، ترجمة جماعية، ط 01، دار محمد علي للنشر، دار الفارابي للنشر، تونس، لبنان، 2003، ص ص. 48،49.

المفتعل الذي يصطدم بالنماذج الموروثة التي ستُبعث على أنها نظم رمزية تمثل رأسمال قابل للإستثمار الأيديولوجي عرقيًا وثقافيًا ودينيًا [1].

وغالبا ما تكون أزمة المواطنة كنتيجة مباشرة لضعف قدرة الدولة ونظامها السياسي على الإستجابة البناءة مع تنوع الهويات الفرعية وتفاوت المصالح الجماعية، التي تنتج عن إنخراط الدولة ومؤسّساتها في عمليات ادماج وتوحيد المكونات الثقافية والسياسية. وبعبارة أخرى فإن أزمة المواطنة لها صلة بمدى إنتظام النظام السياسي وإستقراره، باعتباره نظام روابط متفاعلة تربطه بالجماعات المختلفة التي تسعى لتحقيق مطالب معينة. فالهويات الفرعية في السودان قلّما التفت حول مطلب تحقيق الوحدة الوطنية، وإنما تتحرك بما يخدم مصالحها ويُلبي احتياجاتها بصورة منفصلة عن مطالب الهويات الأخرى، وكأن ما يشغل هذه المكونات الثقافية ويجمعها، هو تحقيق غاياتها لا وحدة الإنتماء للدولة. وفي مثل هذه البيئة التنافسية، يُجبر النظام السياسي على البتّ في هذه المطالب المتباينة والمتصارعة في آن واحد [2].

وإذا ما استندنا إلى هذا الطرح، فإن أزمة المواطنة هي نفسها أزمة الدولة، لأن عمليات المواطنة هي الأساس الذي يستند عليه مشروع بناء الدولة-الأمة، خاصة فيما يتعلّق بإيجاد البُنى والمؤسّسات اللاّزمة لإستمرار عملية تكوين الدولة ذاتها، أي أنّ النخبة السياسية مطالبة بمجابهة واقع تزايد الحاجة إلى خلق بُنى جديدة للتغلغل في مكونات المجتمع الوليد وإدماج بعضها ببعض [3]، وتكون الغاية استحداث مجتمع سياسي منظم بمؤسّسات جديدة تتّسم بالفاعلية، وتتمتّع بالقدرة على إستيعاب الجماعات وتبايناتها الثقافية والإجتماعية، وتُسيطر على أقاليمها، وتُتوّج ببلورة وعي جمعي يستند على الشعور بالإنتماء المشترك لدى أفراده [4].

06-فشل الدولة في إدارة التنوع كأحد أسباب أزمة المواطنة:

إن أكبر معضلة يواجهها سودان اليوم هي تراجع وتدهور الإنتماء القومي، حيث راهنت النخبة الحاكمة بعد الإستقلال على وجود هوية قومية ذات نزعة قبلية متشبّعة بالإسلام والعروبة [5]. وسيطرت الجماعات التي تملك قاعدة كبيرة في وسط البلاد على العملية السياسية وأجهزة صنع القرار، فركّزت أغلب المنشآت الحكومية والمشروعات الاقتصادية بوسط البلاد على حساب المناطق الأخرى، وانعكس ذلك سلبا على التنمية الإقتصادية للبلاد فكانت غير متوازنة، وبرزت بعض نزاعات التفرقة الثقافية التي كان يتمّ معالجتها سياسيًا، كتلك التي نشأت بين أولاد البلد والغرابة، أو بين العرب والنوبة والجنوبيين الذين لم يُسمح لهم

---

[1] - عبد الله إبراهيم، **الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1991، ص 9.

[2] - صادق الأسود، **علم الإجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**، جامعة بغداد، بغداد، د.ت، ص288.

[3]- Vicky Randall & Robin Theobald, **Political Change and Underdevelopment: A Critical Introduction to Third World Politics**, Macmillan Press Ltd, London, 1985, p 29.

[4]- Jochen Hippler, **"Violent Conflict Prevention and Nation-building: A Key Concept for peaceful Conflict Transformation?"**, translated by Barry Stone, Pluto Press, London, 2005, p 09.

[5] - شريف حرير، **هل هي العنصرية في قناع إسلامي (تراجع القومية وانبعاث الإثنية في دارفور، البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل)**، ندوة تقييم الديمقراطية في السودان، القاهرة، 4-6 يوليو 1993، تحرير حيدر إبراهيم، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 1993، ص 338.

بالإندماج في المجتمع على أساس حق المواطنة المتساوي، ومازال الصراع المتفاقم بين العرب والمجموعات غير العربية يقف حاجزًا في طريق الوحدة الوطنية إلى الآن [1].

لقد أعلنت الدولة السودانية إلتزامها بمبادئ المواطنة كقاعدة للمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين كل السودانيين، إيمانًا منها بأن المواطنة أثرًا ملموسًا على الإحساس بالإنتماء والوحدة الوطنية ومشاركة المواطن في النشاطات السياسية، وأن هذه الحقوق محمية بالدستور والقانون. كما توفر المواطنة حقوقًا متساوية لكل السودانيين بغض النظر عن الجنس والأصل واللغة والدين أو الإعتقاد. ولقد غطى وكفل الدستور السوداني ما يقرب 19 حقًا، كالحق في الحياة، والجنسية والمساواة، والملكية الخاصة والتعليم، والرعاية الصحية والعمل والتضامن الإجتماعي، وحرية التعبير، والدين والإعتقاد...إلخ.

إن تأمل أوضاع المواطنة في السودان، يكشف أن هناك ممارسات تخالف مواثيق حقوق الإنسان ومبدأ سيادة القانون، ومبدأ المواطنة وما يمنحه للفرد من حقوق سياسية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية، وما يفرض عليه من واجبات. فسياسات الإقصاء كانت تتضمن إعتقالات غير قانونية وأحكام مشددة دون محاكمات قانونية، وممارسات بشعة للتعذيب في السجون، ومنع ممارسة الحقوق السياسية، وإلغاء كل التنظيمات السياسية وعرقلة نشاطها أو تجميده، أو إشراك صوري لها في جبهات مزعومة إلى جانب الصفوة والحاشية الحاكمة.

وعلى الرغم من أن الدستور السوداني قد تضمن مواد تنص صراحة على أن المواطنين متساوون جميعًا أمام القانون، إلاّ أن مضامين المواطنة والمرأة في السودان تكشف أن المرأة مازالت مهمشة وهو ما إنعكس على أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية، خاصة في الريف والمناطق الفقيرة، ومن ثمّ أصبحت حقوق ما يقارب النصف من سكان المجتمع السوداني من النساء تندرج في خانة المواطنة المنقوصة، ويعود السبب جزئيًا إلى وجود التمييز في نصوص بعض القوانين، أو إلى وجود فجوة بين هذه النصوص وتطبيقاتها، نتيجة للثقافة السائدة المتمثلة في تقسيم الأدوار على أساس النوع، وهذا ما يؤدي إلى عدم المساواة النوعية لصالح الرجل [2].

وتعتبر أزمة المواطنة في السودان كمتغير تابع لفشل الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، بل أصبحت في كثير من الأحيان غير قادرة على السيطرة الكاملة على مواردها أو إحكام فاعلية العدالة التوزيعية، كما أصبحت عرضة للتدخلات والإختراقات الدولية، وذلك ما دفع إلى إنتشار حالة من الإستياء العام لدى المواطنين داخل حدود الدولة القومية، إما بسبب إرتفاع السكان الذين يقبعون تحت خط الفقر أو الفقر المدقع، أو بسبب زيادة مساحة التهميش الإجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي. ويعتبر إحتكار القلة لقدرات المجتمع يؤثر في المواطنة من خلال حصول بعض أفراد المجتمع على إمتيازات كثيرة دون القيام بالواجبات المقابلة لتلك الامتيازات، مما قد يوسع دائرة الحقوق ويتخطاها إلى منطقة الفساد، الأمر الذي يضعف الإيمان

---

[1] - المرجع نفسه، ص ص. 338،339.

[2] - لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، **النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في الدول العربية**، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، العدد 34، 2006، ص 79.

بالمواطنة، ومن جهة أخرى يؤدي إستئثار القلة بمقدرات الوطن إلى حالة من السخط الذي يؤدي تراكمه إلى ضعف إرتباط الأغلبية بالوطن نتيجة عدم تمتعهم بالحقوق [1].

على صعيد آخر، ورغم ظهور الإسلام في السودان كأساس للهوية القومية العرقية لبعض المجموعات، ورغم التعدد الثقافي والإجتماعي، إلا أن هذه الهوية تضم فقط المجموعات التي تطلق على نفسها لفظ العرب، ولا تضم الغرابة في دارفور، والنوبيين في الشمال، وبعض النوبة في وسط السودان، وبعض الأنقسنا في الحدود مع الجنوب، لذلك عملوا على إعادة صياغة الإسلام بحيث يكون مطابقًا لممارسة مدنية الوسط. وما لا يقال عن خلق النزاع داخل المجتمع السوداني هو إنكار قيمة السودانيين الذين لا ينتمون إلى وسط السودان من غير العرب. هذا الإنكار تمَّ تعميقه بواسطة العامة وثقافة الصفوة، ولازمت السودانيين ذوي الأصول العربية في ممارساتهم وهم يحتلون مواقع دستورية أو سياسية هامة [2]. وما لا يمكن إغفاله هو أن هذه الممارسات قد قامت على أساس سلوك عرقي نما داخل الأفراد الذين ينظرون إلى الآخرين من ذوي الأصول غير العربية بأنهم رقيق حتى إذا كان ذلك غير ممكن بحكم الضوابط القانونية. هذا السلوك ظل قويًا إجتماعيًا وثقافيًا، فرغم إلغاء العبودية ظلت ثقافة الرق تعيش في أذهان الناس، يقول (منصور خالد): "إن وجود هذا السلوك وسط الصفوة يهدّد وجود هذه الدولة بإعتبارها مسؤولة عن حماية المصلحة العامة، ونريد أن نوضح أن ثقافة الرق مازالت تظهر التحيز الذي مازال سائدًا في السودان الحديث، ولها آثرًا سياسية واقتصادية خطيرة، وما يثير الغضب عن الرق ليس فقدان الحرية، بل نكران حق القيمة، وهذا ما ساهم في إنكار حق الإندماج الثقافي والإجتماعي من خلال عدم الإعتراف بالمساواة بين الثقافات الأخرى وثقافة الوسط، أي مثلث التطور في السودان الذي يدعي التعالي" [3].

وقامت الدولة السودانية على مؤسسات سياسية وقانونية ذات إطار مؤسساتي وإداري مشابه في جانبه الأمني والإداري لإطار الدولة الغربية الحديثة، ولكنها من جهة أخرى مؤسسة عاجزة إقتصادياً وعسكريًا عن حماية المصالح الإستراتيجية لشعبها، وعجزت في دفع النخب المتعلمة في شعبها لمواكبة التقدّم العلمي الحاصل في البلدان المتقدمة.

وأثارت هذه المشاكل جدلاً سياسيًا وثقافيًا واسعًا تمحور أساسًا حول آليات ممارسة السلطة وحقوق المواطنة. فالدولة قد أصبحت المكلفة بإنجاز الإندماج الإجتماعي وترقية التنمية الإقتصادية، التي تدور حولها مجموع العلاقات الإقتصادية والإجتماعية، وتميزت في الغالب بخصائص أثرت بشكل سلبي على حقوق المواطنة وهي:

- ✓ ضعف الضمانات القانونية.
- ✓ التأطير غير العقلاني لآليات العمل الديمقراطي.
- ✓ القوة المطلقة للأجهزة القمعية.

---

[1] - على ليلة، **المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص ص. 106،107.

[2] - شريف حرير، المرجع السابق، ص 341.

[3] - المرجع نفسه، ص 342.

- ✓ الإستعانة ببعض الدول الغربية لإخضاع المواطنين وفرض ولائهم بالقوة.

وبدت الدولة كما لو أنها أداة هيمنة لإخضاع المجتمع. حيث تميزت بتعايش عدة مبادئ متعارضة مع أسس المواطنة مثل هشاشة تطبيق واستخدام العنف المشروع، ونسبية التمييز بين العمومي والخاص، وأخيرًا ثبات صلات الولاء العشائري والقبلي [1].

07-الديمقراطية كأساس مستقبلي للحكم:

ترتكز الديمقراطية على العملية الإنتخابية والظروف المحيطة بها، ويتم تقييم ديمقراطية الإنتخابات من خلال مدى قدرتها على تحقيق النتائج المتعلقة بتقوية الإحساس بالدولة والمواطنة الإجتماعية، أي الإتفاق حول الدولة والأمة وعلاقة المواطن بهما، ودور حكم القانون والعدالة، وتجسيدها للحقوق المدنية والسياسية.

إن الإنتخابات التي تفيد عملية الدمقرطة في ظروف السودان الراهنة، لابد لها أن تتميز بالإستمرارية، وهذا ما لم يحدث إلى حد الآن، حيث لم يسبق وأن أكمل أي برلمان دورتين متتاليتين. وإحقاق شرط التنافس مع ضمان إستقلالية وحرية الناخبين، بالإضافة للمشاركة والتداول والتجديد، وقبول النتائج سلميًا، مع ضمان مشاركة أوسع لجميع أطياف المجتمع. ويكاد يكون من الشائع في أدبيات الثقافة الإنتخابية تلازم شرطي الحرية والنزاهة، لكن في الحالة السودانية قد تكون كذلك، ولكن ليست شاملة، والشمول مفهوم نسبي لحد ما، وهو أن تعطي أكبر عدد من المواطنين الحق في التصويت، وإعطاء أغلب الأحزاب فرصة التمثيل البرلماني. كما لا يجب أن تقتصر عملية حرية ونزاهة الإنتخابات على الضمانات القانونية والدستورية فقط، فهي ليست كافية بمفردها، وتأتي أهمية الوعي السياسي ومستوى التطور الإجتماعي والإقتصادي أو درجة التحديث والإندماج الحقيقي في العملية السياسية لتكريس الديمقراطية، أي بمعنى تحول الديمقراطية إلى ثقافة وليس مجرد آليات وتقنيات لتداول السلطة [2]. وعقب الإنتخابات ضمان وتفعيل دور المواطنين في الرقابة والمحاسبة والمتابعة، وحماية الديمقراطية.

من جهة أخرى هناك إرتباط وثيق بين الديمقراطية وعملية التحديث والتجديد، لذلك لم تنجح محاولة التأصيل السطحية التي أرجعها الساسة السودانيون إلى مكونات قديمة وتقليدية في شخصية الفرد والمجتمع السوداني ككل، وحاول الجمع بين الأصالة والمعاصرة. ولكنها محاولة تأصيل غير أصلية وتاريخية، بسبب عدم فهم الثقافة السودانية بعمق، والفشل في وضع القديم داخل سياق جديد، وهذا راجع لغياب أفق واسع ورؤية شاملة لدى الزعامة السياسية السودانية [3].

ولن تزدهر الديمقراطية في السودان إلا من خلال ديمقراطية إجتماعية، تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة الإجتماعية وإنصاف المهمشين وتمكينهم من الحاجات الأساسية. وبهذا تكون الطريقة المثلى لتحقيق

---

[1] - سيدي محمد ولديب، **الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، ط 01، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 154.

[2] - حيدر إبراهيم علي، **الديمقراطية السودانية: المفهوم والتاريخ والممارسة**، ط 01، دار الحضارة للنشر، القاهرة، 2013، ص 342.

[3] - المرجع نفسه، ص ص. 255، 256.

الإستقرار السياسي في البلاد وتجاوز الصراعات والحروب الإثنية والقبلية، وإحلال السلم والأمن في جميع مناطق وربوع السودان.

الخاتمـــــة:

إن عملية تحقيق الإندماج الوطني في السودان، ومن ثمَّ تحقيق الأمن والإستقرار الوطنيين، يمر عبر تحقيق تنمية حقيقية متوازنة، دون التمييّز بين مختلف المناطق والجماعات العرقية، وبناء ديمقراطية توافقية تحكمها مواثيق وعهود ضامنة للحريات، تضمن لكل أفراد المجتمع وأطيافه حقوقهم ومصالحهم، وتجعل من العملية السياسية لعبة غير صفرية يضمن فيها الجميع حقوقهم السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وتحقق تنمية إنسانية تضمن الرفاه، وترسّخ قيم الديمقراطية الحقّة التي تحقق الإستقرار المجتمعي.

فيما تتطلب عملية تشخيص مستويات تأثير القبيلة في الواقع السياسي السوداني المعاصر، بذل جهد كبير للقيام بدراسات معمّقة تشمل البُنى المختلفة المجاورة لها أو القريبة منها أو الشبيهة بها، بما في ذلك ظواهر العرقية والإثنية، فهي ظواهر متداخلة ومتشابكة لا تزال تؤثر في مدخلات النظام السياسي وفي أداء المؤسسات الرسمية. وتؤثر أيضا في عملية تشكيل الوعي الاجتماعي، الذي يتحدّد أساسا بمدى استفادة الأفراد من مخرجات النظام السياسي. ويمكن إيجاز الإستنتاجات التي توصلت إليها دراستنا هذه فيما يلي:

- تؤثّر الضغوطات القبلية بشكل مستمر على تشكيلات المجتمع المدني والأحزاب ومؤسسات الدولة في المجتمعات المحلية، التي أضحت ضحية التفاوت الجهوي في التنمية، هذا الأخير يدفع الأفراد للعودة إلى الهوية التقليدية طلبا للحماية وإثباتًا للشخصية، وهذا ما يفسّر إنتشار التجنيد القبلي والإصطفاف العشائري الذي يتّخذ أشكالاً عديدة صريحة أو متخفية، مستفيدًا حسب خصوصية كل منطقة من إنتشار السلاح تارة، ومن ضعف الأشكال المدنية للتعبير والتمثيل أو غيابها تارة أخرى.

- شلّ مشروع الدولة الوطنية أدى إلى تهميش وإقصاء شرائح واسعة من المواطنين، فالتغييرات التي عرفها السودان في نظم الحكم والسياسات التي تبنّتها ألقت بظلالها على شرعية وجود هذه الأنظمة، وأثّرت بشكل سلبي على فاعليتها، فتراجع دور الدولة ولم تحقّق التطور المنشود، واختلّ التوازن بين دوائر الإنتماء ليتقدّم الولاء للقبيلة على الولاء للوطن.

- إن جغرافيا السودان ذات الأقاليم الشاسعة المتباينة أضعف قدرة السيطرة عليها، وهذا ما فتح المجال أمام القوى الإجتماعية والسياسية المضادة التي تمتلك القدرة على توظيف أدوات الإتصال الحديثة لملء الفراغ الذي عجزت الدولة على وضع حد له.

- لا يزال المجتمع مهدّدا بالإنقسام بسبب غياب سلطة الدولة وتنامي الحركات والميليشيات المسلحة التي لها طموحات سياسية، وفي الغالب مطالب إنفصالية بتواطؤ دول إقليمية ودولية تعمل على زعزعة إستقرار السودان أكثر خدمة لأجنداتها ومصالحها الحيوية في المنطقة.

- إنّ غياب البعد المؤسسي وترتيبات سياسية وقانونية حقيقية لتغيير الأوضاع في السودان وتحقيق دولة الحق والمساواة والمواطنة، يدفع القوى التقليدية للبروز في صورة القبيلة الدولة التي تنوب عن الدولة وتأخذ مكانها.

- تعاني المؤسسات السودانية الجديدة من أزمة شرعية، رغم إنتخابها بالصندوق، فالحكومة التي إنبثقت عن دستور السودان الإنتقالي لسنة 2005م لتسيير المرحلة الانتقالية، وأيضا الإصلاحات السياسية التي أعقبت إستفتاء إنفصال الجنوب عن الشمال في عام 2011م، لم تنجح في بسط سيادة القانون على كافة التراب السوداني، ولم تكشف عن نوايا حقيقية للتغيير.

- إستمرار الخلافات بين مختلف القوى السياسية حول المسائل المصيرية في السودان، كشف عن صعوبة تحقيق توافق سياسي يكون بمثابة قاعدة صلبة لبناء دولة عصرية وحديثة، تقوم على أسس ديمقراطية تعددية، تُرعي تاريخ ومكانة السودان الجيوسياسية، وتعمل على تقدير البُنى الإجتماعية وفق منظور المواطنة ومفهوم المجتمع المدني.

إن تبني القيم والممارسات الديمقراطية في الفترات القادمة، يجب أن تركز على تغيير جملة من القواعد التي كانت تحكم علاقات الجماعات داخل الدولة، خاصة وأن بناء التعدّدية السياسية ستكون عملية غايةً في التعقيد في ظل بيئة تتميز بالإنقسام والشتات، الأمر الذي يجعل العملية السياسية هذه تجابه العديد من المشاكل والتحديات، وعلى رأسها المأزق الأمني وإدارة النزاعات المنتشرة في ربوع القطر السوداني.

قائمـة المراجـع:

01-الكتب باللغة العربية:

- إبن منظور جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الأفريقي المصري، **لسان العرب**، تحقيق عامر أحمد حيدر، الجزء 11، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1992.
- أحمد زايد، **الدولة: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، مكتبة النصر، القاهرة، 2003.
- بهاء الدين مكاوي، **تسوية النزاعات في السودان: نيفاشا نموذجًا**، مركز الراصد للدراسات، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، 2006.
- بوزياني الدراجي، **العصبية القبلية ظاهرة إجتماعية وتاريخية**، سلسلة العصبية القبلية، ب.د.ن، 2003.
- جيرار بن سوسان وجورج لابيكا، **معجم الماركسية النقدي**، ترجمة جماعية، ط 01، دار محمد علي للنشر، دار الفارابي للنشر، تونس، لبنان، 2003.
- حيدر إبراهيم علي، **الديمقراطية السودانية: المفهوم والتاريخ والممارسة**، ط 01، دار الحضارة للنشر، القاهرة، 2013.
- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
- سيدي محمد ولديب، **الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، ط 01، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

- صادق الأسود، **علم الإجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**، جامعة بغداد، بغداد، د.ت.
- عبد الإله بلقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية**، ط 01، منتدى المعارف، بيروت، 2013.
- عبد الحافظ، **المواطنة حقوق وواجبات**، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، القاهرة، 2007.
- عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- عبد الغفار محمد أحمد، **السودان بين العروبة والأفريقية**، ط 02، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1995.
- عبد الله إبراهيم، **الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1991.
- عثمان هندي ونادية جبر، **العولمة وسيادة الدولة الوطنية**، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- على ليلة، **المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007.
- علي خليفة الكواري وآخرون، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- عوض أحمد سليمان عبود، **محاضرات في السودان ودول الجوار**، د.د.ن، الخرطوم، 2006.
- فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، 2014.
- فرانسيس فوكو ياما، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: مجاب الإمام، العبيكان للنشر، الرياض، 2007.
- محمد سليمان محمد، **السودان: حروب الموارد والهوية**، ط 01، دار كمبريدج للنشر، المملكة المتحدة بالإشتراك مع معهد البديل الإفريقي، لندن، 2000.
- محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1987.
- محمد عاطف غيث وآخرون، **قاموس علم الإجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- محمد نجيب بوطالب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، معهد الدوحة، قطر، 2011.
- مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007.
- نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، مرشد البحوث والدراسات السياسية، 1988.

02-الكتب باللغة الفرنسية:

- Abdallah Laroui, **« Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain : 1930-1912 »**, Maspero, Paris, 1980.
- G. Burdeau, **Les Libertés Publiques**, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1948.
- Robert Montagne, **Les berbères et le Sud du Maroc**, librairie Félix, paris, 1930.

03-الكتب باللغة الإنجليزية:

- Jochen Hippler, **"Violent Conflict Prevention and Nation-building: A Key Concept for peaceful Conflict Transformation?"**, translated by Barry Stone, Pluto Press, London, 2005.
- Joel S. Migdal, «The State in Society : An Approach to Struggles for Domination», in Joel S. Migdal, Atul Kohli, Vivienne Shue, ***State Power and Social Forces : Domination and Transformation in the Third World***, Cambridge University Press, New York, 1994.
- Joël S. Migdal, **State in Society : Studying how States and Societies transform and constitute one another**, Cambridge University Press, Washington, 2004.
- Max Weber, in : Girth h.h and Mills C. Wright, **Essays in sociology**, Oxford University Press, New York, 1946.
- Pierre Bourdieu, **« Sur l'Etat : Cours au Collège de France, 1989-19922 »**, Seuil, Paris, 2012.
- Vicky Randall & Robin Theobald, **Political Change and Underdevelopment: A Critical Introduction to Third World Politics**, Macmillan Press Ltd, London, 1985.

04-المقالات:

- عبد الرحيم محمد خبير، **نشوء الدولة السودانية، منظور أركيولوجي**، دراسات إفريقية، العدد 28، السنة 12، 2002.
- فؤاد زكريا، **أزمة العقل**، مجلة الفكر، بيروت، آذار1970.
- مصطفى محمد خوجلي، **"مفهوم مصطلح السودان عبر التاريخ"**، دراسات إفريقية، العدد 23، السنة 10، 2000.
- نجم الدين السنوسي، **دور القبيلة في إفريقيا**، قراءات إفريقية، العدد 08، أفريل 2011.

05-الندوات:

- الزنيدي، **فلسفة المواطنة في المجتمع السعودي**، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي بإدارة التربية والتعليم، السعودية، 2005.
- النجار، **المواطنة والمجتمع: تساؤلات في دور المؤسسات التعليمية**، ندوة التربية وبناء المواطنة، إدارة التعليم، البحرين، سبتمبر 2001.
- شريف حرير، **هل هي العنصرية في قناع إسلامي (تراجع القومية وانبعاث الاثنية في دارفور، البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل)**، ندوة تقييم الديمقراطية في السودان، القاهرة، 4-6 يوليو 1993، تحرير حيدر إبراهيم، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 1993.
- فاروق جانكوث بام، **نظرة المجموعات السودانية غير العربية للعلاقات السودانية العربية**، ورقة قدمت في المنتدى المدني القومي، ورشة حوار السودان في الاستراتيجية العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، قاعة الشارقة، الخرطوم، 11-12 يناير 2005.
- كير كاستيميو، **"بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع"**، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان: تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدولة، مؤسسة فرايد، 2011.

06-المنشورات الرسمية:

- لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، **النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في الدول العربية**، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، العدد 34، 2006.